

زمالي حولها إلى عقود دائمة دون علمه

أويحيى يرفض التوظيف الدائم لأصحاب عقود التشغيل المدعمة



ألغى الوزير الأول أحمد أويحيى مؤخرا قرار وزير العمل الذي يعطي الطابع الدائم لعقود التشغيل المدعمة. وإعتبر أويحيى هذا القرار تم دون وإستشارته وبهدد المالية العمومية بالانهيار.

الموضوع: عقد العمل المدعم (CFE) = التدابير المتخذة والنتائج.

لقد عمدت الدولة، في إطار سياستها الرامية إلى التخفيف من آثار البطالة، إلى وضع أجهزة للتشغيل المؤقت، ولاسيما منها «عقد الإدماج» و «عقد العمل المدعم».

وتتمثل مهمة هذين الجهازين في (1) إتاحة الفرصة للشباب العاطلين عن العمل لاكتساب خبرة مهنية و (2) السماح قدر الإمكان باستدانة بعض المستفيدين من هذين الجهازين على مستوى الهيئات التي وافقت على استخدامهم.

غير أن دائرتكم الوزارية قد بادرت بمقاربة مختلفة تصرح بما مفاده أن «عقود العمل المدعمة/CFE» هي عقود لمدة غير محددة (بالنظر إلى ملاحق قراركم رقم 144 المؤرخ في 30 جويلية 2018). كما تجد هذه المقاربة الجديدة انعكاسها في الإرسال الذي بعث به المدير العام للتشغيل والإدماج إلى المديرين الولائيين للتشغيل، وكذلك في الإرسال الذي وجهه المدير العام للوكالة الوطنية للتشغيل إلى رؤساء وكالات التشغيل عبر الولايات.

والواقع أن هذه المقاربة التي وضعت دون موافقتي، تنطوي على أخطار اجتماعية عديدة، ومنها خصوصا:

(1) احتمال مطالبة أصحاب «عقود العمل المدعمة» باستدانتهم على مستوى المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تشهد كلها تقريبا وضعية مالية رهيبية. وقد سجل أول مثال على ذلك مؤخرا على مستوى مؤسسة الحجار للحديد والصلب، في وقت توجد فيه هذه المؤسسة مدينة بمبلغ 150 مليار دينار.

بإضافة احتمال الثاني، فيتمثل في أن تشهد المستفيدين من عقود الإدماج الموظفين بصفة مؤقتة من قبل الإدارات العمومية، يطالبون هم أيضا باستدانتهم؛ وهو ما يعني انهيار المالية العمومية.

وبالنظر إلى ما تقدم، يشرفني أن أبلغكم أدناه بقراراتي الآتية:

في المقام الأول، يلغى قراركم رقم 144 المؤرخ في 30 جويلية 2018، كما تلغى المراسلتان المذكورتان أعلاه اللتان بعثت بهما السيدان المديران العامان المكلفان بالتشغيل والتأهيل لسلطتكم.

وكذا، فإن عقد العمل المدعم سيبقى يعد وفق طبيعته الأصلية كعقد لمدة محددة.

جاءت إرسالية أويحيى المؤرخة في 07 جانفي 2019، كما يلي "لقد عمدت الدولة في إطار سياستها الرامية إلى التخفيف من آثار البطالة إلى وضع أجهزة للتشغيل المؤقت... غير أن دائرتكم الوزارية قد بادرت بمقاربة مختلفة تصرح بما مفاده أن عقود التشغيل المدعمة هي عقود لمدة غير محددة..."

وأضاف أويحيى في إرساليته "والواقع أن هذه المقاربة التي وضعت دون موافقتي تنطوي على أخطار اجتماعية عديدة". ومن هذه الأخطار، تشير إرسالية أويحيى إلى "إحتمال مطالبة أصحاب عقود العمل المدعمة باستدانتهم على مستوى المؤسسات الاقتصادية العمومية التي تشهد كلها تقريبا وضعية مالية رهيبية" وذكر أويحيى وزيره بحالة مركب الحجار قائلا "سجل أول مثال ذلك مؤخرا في مؤسسة الحجار للحديد والصلب المدينة بمبلغ 150 مليار دينار".

أما الخطر الثاني فيتمثل حسب إرسالية وزيرنا الأول في "إحتمال أن تشهد المستفيدين من عقود الإدماج الموظفين بصفة مؤقتة من قبل الإدارات العمومية يطالبون هم أيضا باستدانتهم، وهو ما يعني انهيار المالية العمومية".

وبناء على هذه المعطيات فإن أويحيى قرر "إلغاء القرار رقم 144 المؤرخ في 30 جويلية 2018" الذي أصدره الوزير مراد زمالي وكذا مراسلتين صادرتين عن المديرين العامين للتشغيل والإدماج والوكالة الوطنية للتشغيل، تطبيقا لقرار وزير العمل.

وتشير الأصداء التي إستقتها "ليبرتي" من مختلف الوكالات الولائية للتشغيل أن أغلب طلبات الاستفادة من عقود التشغيل المدعمة لا يتم تليتها حاليا لا من قبل المؤسسات الاقتصادية الخاصة ولا العمومية. في حين توقف التوظيف بهذه العقود على مستوى الإدارة منذ سنة 2017.